مجلة علمية، شهرية، محكّمة متعددة التخصصات، تُعنى بنشر الدراسات والأبحاث في مجالات العلوم الإنسانية، الاجتماعية، والاقتصادية

المدير المسؤول ورئيس التحرير: انس المستقل

العدد الثالث

العدد الثالث

3

Third issue

يونيو / حزيران 2025 June

e-ISSN : 3085 - 5039 : الرقم المعياري الدولي

Press number : 1/2025 : رقم الصحافة

مجلة المقالات الدولية

العدد الثالث ، يونيو/ حزيران 2025

e-ISSN : 3085 - 5039

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

إن حصول المجلة على التصنيف العلمي الدولي (ISI) يمثل خطوة جوهرية نحو تعزيز مكانتها الأكاديمية، حيث يتيح لها انتشارًا أوسع بين المؤسسات البحثية، ويؤكد التزامها بالمعايير الدولية للنشر العلمي، كما نشهد إقبالًا متزايدًا من الباحثين حول العالم لتقديم دراساتهم ضمن صفحاتها، مما ساهم في تنوع المجالات البحثية وغنى المحتوى العلمي المنشور.

يسرنا أن نقدم للقراء والباحثين العدد الثالث من *مجلة المقالات الدولية* ، استكمالًا لمسيرة النجاح الذي حققته المجلة منذ انطلاقتها، فقد حظيت أعدادها السابقة باهتمام واسع من الأكاديميين والباحثين، مما يعكس جودة الأبحاث المنشورة وأثرها في دعم الحركة العلمية.

في هذا العدد الجديد، نواصل تقديم أبحاث ودراسات تواكب القضايا الراهنة بأسلوب أكاديمي رصين، مستندين إلى نهج علمي قائم على التحليل العميق والاستنتاج المنهجي، نؤكد التزامنا بتوفير منصة علمية جادة لتعزيز الحوار الأكاديمي، وتبادل المعرفة بين الباحثين من مختلف التخصصات، بما يشمل مجالات القانون، العلوم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، والدراسات الإنسانية ذات القيمة المضافة.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع الباحثين والمساهمين على ثقتهم ودعمهم، فالمجلة مستمرة بفضل مشاركاتكم وإسهاماتكم العلمية، وإذ نخطو بثقة نحو مزيد من التطور والانتشار، فإننا نعدكم بالعمل الدؤوب للحفاظ على التميز الأكاديمي والارتقاء بالمحتوى البحثي.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER
e-ISSN : 3085 - 5039

INTERNATIONAL Scientific Indexing

مجلة المقالات الدولية

INTERNATIONAL ARTICLES JOURNAL

الرقم المعياري الدولي : ISSN : 3085 - 5039

مجلة المقالات الدولية مجلة متعددة التخصصات
العدد 3 يونيو / حزيران 2025

International Articles Journal A Multidisciplinary Journal
Issue 3 June 2025

اللجان العلمية للمجلة

انس المستقل

المدير المسؤول ورئيس التحرير

الهيئة الإستشارية

د. يونس وحالو
نائب العميد المكلف بالبحث العلمي والتعاون الجامعي كلية العلوم القانونية والسياسية جامعة ابن طفيل بالقنيطرة

د. المختار الطبطبي
نائب العميد المكلف بالشؤون البيداغوجية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بعين السبع جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. رشيد المدور
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
عضو المجلس الدستوري سابقا
مدير مجلة دفاتر برلمانية

د. سعيد خمري
أستاذ جامعي جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مدير مختبر القانون العام وحقوق الإنسان

د. كمال هشومي
أستاذ جامعي جامعة محمد الخامس بالرباط
المنسق البيداغوجي لماستر الدراسات السياسية والمؤسساتية المعمقة

Dr.Riccardo Pelizzo
نائب العميد المكلف بالشؤون الأكاديمية بجامعة نزارباييف بكازاخستان

د. مهند العيساوي
مستشار رئيس مجلس النواب العراقي لشؤون الصياغة التشريعية
أستاذ القانون العام الدولي في الجامعة العراقية

د. عزالدين العلام
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

دة. وفاء الفيلالي
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. الدربالي المحجوب
رئيس شعبة القانون بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. المهدي منشيد
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

دة. صليحة بوعكاكة
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

لجنة التقرير والتحكيم

د. طه لحميداني
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سويسي محمد الخامس بالرباط

د. عبد الحق بلفقيه
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

د. بدر بوخلوف
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس
المدير التنفيذي للمركز الوطني للدراسات القانونية والحقوقية

دة. حكيمة مؤدن
أستاذة جامعية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
مديرة مجلة إصدارات

د. احمد ميساوي
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. إبراهيم رضا
أستاذ جامعي كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بمراكش

د. عبد الغني السرار
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. زكرياء أقنوش
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. عبد الغني العماري
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. أحمد أعراب
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات بالناضور

د. إبراهيم أيت وركان
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. محمد املاح
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

د. رضوان طريبق
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة مولاي إسماعيل بمكناس

د. عبد الحي الغربة
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

د. خالد الحمدوني
أستاذ جامعي كلية العلوم بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية

د. هشام المراكشي
أستاذ جامعي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة شعيب الدكالي بالجديدة

محتويات العدد

تحولات موقع الحكومة في دستور2011: نحو إعادة رسم التوازنات الدستورية بالمغرب أيوب عيروض - هدى فضايل	3-20
ضوابط نظام تصفية الدفوع بعدم الدستورية ودواعي اعتماده كمال الهزاط	21-34
دراسة تحليلية لعمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته هنادي نظام عبد الكريم الشافعي	35-58
دورشهادات الصكوك المالية التشاركية في النهوض بالنموذج التنموي الجديد بالمغرب مراد سليماني	59-76
واقع رقابة المحاكم المالية على المال العام وفعاليتها الوافي حيدون	77-112
أثر الرقمنة في تطوير الصفقات العمومية سعيد أيت حمو علي - خولة الرضواني	213-226
السلطة والحكم في الفكر السياسي المغربي-ابن رشد واليوسي صلاح الدين الزربوح	227-236
الامتياز القانوني للأم في التشريع المغربي آل الشيخ سليمان بن عبد الله بن زاه	237-254

الهشاشة بوصفها براديغمًا لفهم الديناميات الهجروية المعاصرة في المجتمع المغربي ياسين البجدايني	255-268
تأثير التغيرات المناخية علي عناصر المنظومات الهشة في المجال الواحي المغربي: حالة واحات درعة الأوسط الفائدة عبد اللطيف	269-280
الذكاء الوجداني وعلاقته بالضغط النفسي المدرك لدى لاعبي كرة القدم المحترفين في المغرب هشام ابرير	281-288
Les assises de la régionalisation avancée :Vers une consolidation du processus de développement territorial Mohamed Ali DILAOUI	289-304
Sécurité spirituelle et lutte contre le terrorisme : Analyse du rôle du Maroc en Afrique de l'Ouest EL ASSER ABDERAZZAK - EL MHAOURI BENNACEUR	305-322
The limits of the role of political parties in and reality achieving participatory democracy: between legislation Sabah Derfoufi	323-334

International Articles Journal
A peer-reviewed, multidisciplinary journal
Double Issue 3 June 2025

مجلة المقالات الدولية
مجلة محكمة، متعددة التخصصات
العدد 3 يونيو / حزيران 2025

دراسة تحليلية لعمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته

An analytical study of the work and mechanisms of the United Nations Human Rights Council

Hanadi Nedham A Alshafai
PhD Researcher
College of Arts and Sciences, Qatar University

هنادي نظام عبد الكريم الشافعي
باحث بسلك الدكتوراه
كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر

Abstract:

Today, human rights are a topic of great importance, discussed, studied, and analysed in international law. In politics, a number of countries adopt human rights as a soft power for its foreign policy. The United Nations Human Rights Council is one of the most important international mechanisms for activating and consolidating human rights principles. Among its tools is the Universal Periodic Review (UPR), the most recent human rights mechanism, in addition to the special procedures. This paper also describes the theory of universal human rights and its interrelationship with the work of the Human Rights Council. Furthermore, it is important to analyze the work of the International Court of Justice in the field of human rights, as the highest court in the world.

المستخلص:

يعتبر اليوم موضوع حقوق الإنسان من المواضيع ذات الأهمية والتي يتم مناقشتها ودراستها وتحليلها في القانون الدولي، وكذلك في السياسة حيث تتبنى عدد من الدول موضوع حقوق الإنسان كأداة ناعمة لسياستها الخارجية. ويعتبر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أحد أهم الآليات الدولية لتفعيل مبادئ حقوق الإنسان وترسيخها، ومن ضمن أدواته آلية الاستعراض الدوري الشامل وهي أحدث آلية معنية بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة. تقدم هذه الورقة أيضاً وصفاً لنظرية عالمية حقوق الإنسان ومدى ترابطها مع عمل مجلس حقوق الإنسان. بالإضافة لذلك من الأهمية بمكان تحليل عمل محكمة العدل الدولية في مجال حقوق الإنسان باعتبارها المحكمة الأعلى في العالم.

Keywords:

Human Rights; Human Rights Council; the United Nations.

الكلمات المفتاحية:

حقوق الإنسان ؛ مجلس حقوق الإنسان؛ للأمم المتحدة ؛ المجلس الحكومي.

مقدمة:

من المسلّم به عالميًا أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية متأصلة في الإنسان، وبالتالي يجب حمايتها (شو، 2021). تُعدّ حقوق الإنسان اليوم مجال القانون الدولي الذي يحظى بأوسع نطاق من التدوين والموارد والآليات. ففي كل صك معاهدة يُمكن ملاحظة حماية أهم حقوق الإنسان الأساسية. علاوة على ذلك، فإن ارتقاء حقوق الإنسان الأساسية إلى مستوى المعايير الآمرة في القانون الدولي يُشير إلى الأهمية المُعترف بها للحفاظ عليها.

الأمم المتحدة هي المنظمة التي وفرت أشمل تدوين لحقوق الإنسان، إلى جانب إنشائها أجهزةً ووكالاتٍ متخصصةً لتعزيز حقوق الإنسان ودعمها وحمايتها (ميثاق الأمم المتحدة، 1945) وفي ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، يُعَدّ تأكيد حقوق الإنسان وحمايتها من الأهداف الرئيسية التي حددتها المنظمة. وهذا يضع تعزيز حقوق الإنسان والحفاظ عليها في صميم عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أنشأت المنظمة آلية قضائية متمثلة في محكمة العدل الدولية، كما تعمل بشكل مكثف مع المنظمات غير الحكومية لمعالجة المشكلات على المستويات الإقليمية (إيفانز،2018).

يدور جدلٌ حول فعالية الآليات المختلفة التي تحمي حقوق الإنسان. وقد تطور هذا النقاش بالتوازي مع تطور حماية حقوق الإنسان، ولكن يُجادل البعض بأنه لم ينجح أيٌّ من الهيئات - سواءً التعاقدية أو غير التعاقدية أو المنظمات غير الحكومية أو غيرها - في تلبية مطالب المجتمع الدولي. وقد برز هذا النقاش حتى في إطار مراجعات الأمم المتحدة، فعلى سبيل المثال، في عام 2009، اعتمد مجلس حقوق الإنسان فريق عمل حكومي دولي معنيًا بمراجعة المجلس، يهدف إلى دراسة أفضل أساليب وممارسات عمل المجلس ووظيفته وخطة المضي قدمًا.

تُعتبر حقوق الإنسان أيضًا أحد العوامل الرئيسية للسياسة الخارجية في معظم دول العالم. وتُظهر أحدث الإحصاءات والتصنيفات والأرقام والتقارير التحدي الحقيقي الذي تواجهه الدول في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الدول العربية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مجلس حقوق الإنسان وآلياته القائمة وتقييم فعاليتها. كما يُناقش أهمية محكمة العدل الدولية في حماية حقوق الإنسان، ويقدم تحليلاً لنظرية عالمية حقوق الإنسان.

يُعد هذا التحليل مهمًا للتمييز بين نهج العديد من الآليات في القانون الدولي، بما يُتيح استخلاص استنتاجات حول إنجازاتها ونقاط ضعفها. إن الحماية الفعالة لحقوق الإنسان أمر ضروري، ومن ثم فمن الأهمية بمكان معالجة الآليات القائمة لرصد هذه الحماية.

يُعتقد بأن مجلس حقوق الإنسان مر بمراحل عديدة من المصداقية والاعتراف، سواء من جانب الدول أو الشعوب نفسها، في جميع أنحاء العالم. "يعود تاريخ حقوق الإنسان المعاصر إلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي شكّل رسميًا مفهوم "حقوق الإنسان" ومهد الطريق لجهود عالمية لمأسسة حقوق الإنسان" (تشو، ٢٠١٢). شهد القرن

العشرون ارتفاعًا واسعًا في قوانين حقوق الإنسان الدولية، حيث أصبحت الدول أكثر التزامًا بالمعاهدات والمنظمات والمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان (سيمونز، 2000). وتضيف سيمونز (2000) أنه من خلال الامتثال للمعايير الدولية، فإن مبادئ حقوق الإنسان العالمية ستشجع الدول على التصرف بطريقة محترمة، من أجل وضع الحد الأدنى من معايير التمتع بالحقوق، كما هو محدد في جميع المعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. كما ذكرت أنه على الرغم من أنه ليس من الواقعي القول بأن جميع الدول في جميع أنحاء العالم قد التزمت بتحسين أوضاع حقوق الإنسان لديها ومكافحة الانتهاكات نتيجة لوجود مجلس حقوق الإنسان ومتابعته للتطورات، إلا أن دراساتها أظهرت أن آليات الأمم المتحدة تشجع الدول على الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (سيمونز، 2000). ومع ذلك، يُقال في عدد من المراجع أن تأثير آليات حقوق الإنسان الدولية محدود عند مقارنته بالضغط الداخلي. قد تتوقع نظرية الواقعية الجديدة تأثيرًا ضئيلًا من آليات مجلس حقوق الإنسان الدولية، لعدة أسباب (نيوماير، 2005). على سبيل المثال، تعتبر كل دولة كجهة فاعلة بحد ذاتها، تعمل لمصلحتها الخاصة ومصلحتها الذاتية، دون مراعاة الجهات الفاعلة الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالدول القوية (نيوماير، 2005). كما يجادل نيومايير (2005) بأنه من هذا المنظور، تسيطر الدول القوية دائمًا على ما يحدث في العالم. ونادراً ما يكون هذا هو الوضع عندما تنظم الدول القوية أجندتها مع إعطاء الأولوية لقضايا حقوق الإنسان في سياستها الخارجية (جولدسميث وبوزنر، 2005).

ا.العوامل المؤثرة على دورآليات الأمم المتحدة

هناك عدة عوامل أخرى يمكن أن تؤثر على درجة تأثير آليات حقوق الإنسان الدولية داخل كل بلد. تُجادل كارديناس (2007) بأن السياسات الداخلية للدول يمكن أن تؤثر على درجة وسرعة تغير الضغوط الدولية والامتثال لها. وتستند في هذا الصدد إلى بعض دراسات الحالة من بلدان مختلفة. ومن ثم، يُستنتج أن الجهات الفاعلة الدولية قد تُساعد في زيادة الوعي المحلي، ومتطلبات العدالة في مجال حقوق الإنسان، مع تعزيز التزام الدولة (كارديناس، 2007). تُحدد هاثاواي (2002) عدة "متغيرات" تؤثر على مستوى امتثال الدولة لآليات حقوق الإنسان الدولية، مثل الديمقراطية، وحجم السكان وتركيبته، والحروب أو الثورات التاريخية، والنمو الاقتصادي. وقد ناقش العديد من الباحثين الآخرين ما إذا كانت المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تُؤدي إلى تحسينات في الواقع. ويُجادل نيومايير (2005) بأنه عند مقارنة آليات حقوق الإنسان الدولية بالمؤسسات الدولية الأخرى، مثل المنظمات التجارية والمالية، يتضح مدى ضعفها كنظام لتحسين وتعزيز حقوق الإنسان في مختلف البلدان. تُجادل هاثاواي (2002) بأن ربط مستوى سجل حقوق الإنسان بالتصديق على المعاهدات ليس دقيقًا. وتُشير إلى أنه على الرغم من أن معظم الدول ذات السجلات الأفضل في مجال حقوق الإنسان قد صادقت على معاهدات أكثر من غيرها، إلا أنه من غير الممكن قياس ما إذا كان هذا السجل الجيد يُعزى إلى هذا العامل تحديدًا.

ويُشير مؤلفون آخرون، بمن فيهم هانت (2007: ص 26)، إلى عوامل خارجية كالحروب، حيث يقول: "تُصبح حقوق الإنسان موضع تساؤل عندما نشعر بالرعب من انتهاكاتها".

II.ضعف آليات الأمم المتحدة

يُقال إن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ضعيفة لعدة أسباب: ضعف الإنفاذ، وكون الرصد طوعيًا (أو غير موجود)، واختفاء التنافس بين الدول على تحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع، والفجوة بين ما يُقال وما يحدث في اجتماعات آليات حقوق الإنسان المختلفة وما يحدث على أرض الواقع، وتسييس معظم آليات حقوق الإنسان، مما جعل العملية برمتها غير موثوقة (نيوماير، 2005). علاوة على ذلك، تُصادق معظم الدول النامية على المعاهدات دون نية تحسين سجلات حقوق الإنسان، وذلك بسبب نقص الموارد والتمويل (جولدسميث وبوسنر، 2005). ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أن التصديق على معاهدة قد يؤدي إلى تدهور وضع حقوق الإنسان، حيث يمكن لدولة ذات سجل سيئ في مجال حقوق الإنسان أن تُصادق على معاهدة لتغطية انتهاكاتها، وذلك بإظهار للعالم مدى التزامها بتحسين وضع حقوق الإنسان لانضمامها إلى عدد من المعاهدات (هاثاواي، 2002). مجلس حقوق الإنسان هو هيئة تحمي حقوق الإنسان على مستوى عالمي. وقد تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان ليحل محل لجنة حقوق الإنسان كأداة توفر وسائل لتعزيز امتثال الدول الأطراف لكل حق من حقوق الإنسان التي تضمنها الأمم المتحدة (أبراهام، 2007).

حل مجلس حقوق الإنسان محل لجنة حقوق الإنسان في عام 2006، وتولى اختصاصاتها ومهماتها. وقد أشارت اللجنة، بعد تقييم الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى أن عمل اللجنة يُقاد بشكل انتقائي في الغالب ويتأثر بسهولة بالسياسة (فيلجوين، 2012). يتمتع مجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثًا بالكفاءة في تقديم التوصيات وتعزيز الامتثال لالتزامات الدول الأطراف. علاوة على ذلك، يمتلك مجلس حقوق الإنسان آليات مختلفة عن هيئات المعاهدات، مما يجعله أكثر استعدادًا لتحليل أكثر تعمقًا ورد فعل سريع على الانتهاكات. يعقد مجلس حقوق الإنسان دوراتٍ خاصة لمعالجة حالات حقوق الإنسان العاجلة، ويُعيّن إجراءاتٍ خاصة، ويراجع السجلات، ويقود بعثاتٍ لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات قانون حقوق الإنسان (فريدمان، 2011).

من المهمّ الاعتراف بالعمل القيّم الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان. فقد حظيت مساهمته على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية بتأكيدٍ إيجابي من قِبَل العديد من الدول والمنظمات غير الحكومية (فريدمان، 2011). وقد أُشيد بالمجلس لإنشائه آلياتٍ تُعنى بقضايا أكثر عمومية، ولكن أيضًا بقضايا خاصة بكل بلد. على سبيل المثال، عزز المجلس عمله في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين (A/HRC/RES/44/16). بالإضافة إلى ذلك، أولى المجلس اهتمامًا خاصًا للعمل مع الدول ومعالجة أزمات إقليمية مُحددة - معظمها في الشرق الأوسط (سميث، 2022).

وقد أُشيد بعمل المجلس وانتُقد أيضا من قبل عدد من الكتاب والمحللين (رامشاران، 2011). حيث تُسلّط المنظمات غير الحكومية، في تحليلها لأداء مجلس حقوق الإنسان، الضوء على قضية رئيسية أشار إليها الأمين العام أيضًا، وهي أن المجلس ركّز عمله على الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان أكثر من منع وقوعها (ألستون،

2006). وبينما يُعَدّ انتهاك الدول لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان أمرًا حتميًا (غوتيريش، 2017)، فقد شُدّد على أن الوقاية يجب أن تُصبح الأولوية القصوى للمجلس. وبينما أقرّت الأمم المتحدة بأهمية الوقاية في عمل المجلس، لم تُتّخذ سوى خطوات قليلة لتمكين المجلس من تحقيق مهمته (تيرلينجن، 2011). ورغم أن الاستجابة المتأخرة أفضل من عدم الاستجابة على الإطلاق، إلا أن ذلك يُؤخّر حلّ وضع حقوق الإنسان على الصعيد الوطني ويزيد من خطر وقوع المزيد من الضحايا والانتهاكات (غوتيريش، 2017). ينبغي على المجلس التدخل عند لفت الانتباه إلى نقص آليات حقوق الإنسان داخل الدولة، وعليه مساعدة الدولة في بناء بيئة أكثر أمانًا لحماية حقوق الإنسان وتأمينها (نولان وآخرون، 2017). من القضايا الخطيرة الأخرى التي يواجهها مجلس حقوق الإنسان انعدام الثقة والمصداقية، سواءً من قِبل الدول أو المنظمات غير الحكومية (هاريس، 2023). ويُعزى ذلك إلى جوانب مُحددة في المجلس، مثل التسييس وأوضاع حقوق الإنسان داخل أعضائه المنتخبين.

ورغم أن مجلس حقوق الإنسان أُنشئ لمعالجة أوجه القصور في اللجنة السابقة، إلا أنه يُعاني من المشاكل ذاتها. وكما تُؤكد هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية (٢٠١٨) في تقريرهما التحليلي عن مجلس حقوق الإنسان، فإن المجلس مُسيّس، ويفتقر إلى آليات التنفيذ السليم لقراراته، ويفشل في معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولذلك، اضطر المجلس إلى الخضوع لتقييم مُقتضب في عام ٢٠١٨ لانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من مُشاركتها فيه، وهي المرة الأولى التي تنسحب فيها دولة طواعيةً في تاريخ المجلس (شنايدر وآخرون، 2019). وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار لأن مجلس حقوق الإنسان كان مُتأثرًا بالسياسة في عمله بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (شنايدر وآخرون، 2019). وانتقدت الولايات المتحدة المجلس بشدة، مشيرةً إلى أنه ركز بشكل غير متناسب على اعتماد قرارات ضد إسرائيل، بينما لم ينخرط في قضايا خطيرة أخرى في كوريا الشمالية وإيران وسوريا (هاريس، 2023). إن حقيقة أن لاعبًا مهمًا في قانون حقوق الإنسان على المستوى الدولي قد غادر المجلس تُظهر القضايا الخطيرة التي يواجهها، خاصة بعد أن عرضت الولايات المتحدة هذا التسييس على مجلس حقوق الإنسان لاتخاذ الإجراءات المناسبة. من ناحية أخرى، تعرض انسحاب الولايات المتحدة للانتقاد بسبب عدم المثابرة في حل المشكلة ومغادرة مجلس حقوق الإنسان ببساطة (سيفتون، 2018). ومن النقاط المثيرة للقلق أيضًا عدم وجود عواقب عندما يرتكب أعضاء مجلس حقوق الإنسان انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان - فلا يوجد إجراء معمول به لتعليق عضوية الدولة المعنية أو تقييد حقوقها داخل المجلس (شورت، 2008). وقد كان هذا مصدر قلق للعديد من الدول لأن هناك أعضاء في المجلس ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان دون أي رد على أفعالهم خلال مشاركتهم في مجلس حقوق الإنسان.

وكان أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء المجلس بدلاً من لجنة حقوق الإنسان هو وضع معايير أكثر صرامة للعضوية (شيلتون وجولان فيليلا، 2016). وكان تحليل سجلات حقوق الإنسان لأعضاء مجلس حقوق الإنسان أقل من متوسط سجلات جميع الدول الأطراف في الأمم المتحدة (فارس، 2014). ولم تتم معالجة أي نوايا لتطبيق عواقب أو إشراك أعضاء المجلس في المسؤولية كإجراء يجب اتخاذه (بيرنتسن وآخرون، 2018). وقد اقترحت المنظمات غير الحكومية أن مثل هذا الإجراء يستحق النظر فيه. مجلس حقوق الإنسان هو الهيئة الرئيسية لتعزيز

حقوق الإنسان، ومن المثير للقلق أن الأعضاء المقبولين يُظهرون باستمرار هذا القدر المنخفض من الاحترام لحقوق الإنسان (شيلتون وجولان-فيليلا، 2016). لم يتم تعليق عضوية عضو في المجلس إلا مرة واحدة حتى الآن (فارس، 2014)، ومع ذلك، فقد تمت الدعوة إلى ذلك في العديد من الحالات الأخرى. ومما يثير القلق أيضًا أن المجلس قد قبل، في مناسبات عديدة، أعضاء ارتكبوا انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان (فيشر، 2019)، ومع ذلك، يجب على المرء أيضًا أن يأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد العديد من الدول التي تتمتع بسجل مثالي.

ومن أجل معالجة هذه القضية بشكل صحيح وزيادة الثقة في أعضاء المجلس وبالتالي مصداقية المجلس نفسه، فقد تم اقتراح أن تكون معايير العضوية أكثر صرامة وتطلبًا (أبراهام، 2007). ستؤثر هذه المعايير على القبول المحدود للدول غير المستعدة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواءً في الدول الأخرى أو داخلها (شيلتون وجولان-فيليلا،2016) ومن الأمثلة على ذلك الصين، حيث استغلت دورها في مجلس حقوق الإنسان في مناسبات عديدة للحد من التدخل في انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان، وكذلك للحد من تدخل المجلس في الدول الأخرى التي للصين فيها مصلحة سياسية (فيشر،2019) ويوضح هذا المثال أن المجلس يتكون من ذات الأعضاء مراراً وتكراراً، مما يمنعه من تحقيق مهمته.

من المشاكل الرئيسية الأخرى عدم مراعاة حق أقل البلدان نموًا في المشاركة في دورات المجلس (فريدمان وآخرون، 2011). يتطلب حضور الدورات إمكانيات مالية طائلة، يصعب على المنظمات غير الحكومية في أقل البلدان نموًا وأجهزة الدولة تحملها (أبراهام، 2007). وهذا يعيق التعبير عن قضاياها مباشرةً أمام المجلس والتفاعل مع قراراته (فريدمان، 2011). ونتيجةً لذلك، تُحجم العديد من الدول عن المشاركة في أعمال المجلس، مما يحد من مساهماتها المهمة في فهم وضع حقوق الإنسان على المستويين الوطني والإقليمي. إن كون عمل مجلس حقوق الإنسان بقيادة الدول فقط، دون إلزامها بالتشاور مع مختلف المنظمات غير الحكومية، يُضعف الثقة في حياد المجلس، إلى جانب مزاعم التسييس. ورغم أن هذه القضية قد ناقشها المدافعون والمنظمات غير الحكومية، إلا أن مجلس حقوق الإنسان لم يتخذ أي إجراء لحلها حتى الآن. سيخضع المجلس للمراجعة الرسمية في الفترة 2021-2026. وقد رحبت الدول والمدافعون عن حقوق الإنسان بهذه المراجعة ترحيبًا حارًا، حيث ستكون هذه هي التحليل الرسمي الثاني الوحيد لعمل مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه في عام 2006. و

مع ذلك، فقد أثيرت مخاوف بشأن كفاءة عملية المراجعة. وعلى الرغم من العديد من نقاط الأسئلة والمقترحات التي أثارتها المنظمات غير الحكومية، إلا أنها تخشى ألا يتم تقييم مخاوفها بكفاءة إلى جانب تحليل المجلس (شنايدر وآخرون، 2019). ونظرًا لأن المراجعة السابقة لمجلس حقوق الإنسان كانت في عام 2011، فإن الفترة الزمنية الكبيرة بين التقييمات تعيق أي استجابة مناسبة للقضايا التي نشأت في عمل الأداة (سويني، 2022). ومنذ بداية المراجعة الرسمية في عام 2021، تناولت الدول العديد من القضايا، واعتمد الكثير منها أدوات وطنية لتحسين التعاون مع المجلس. كما تعمل العديد من الدول على حل القضايا الوطنية ووضع آليات من شأنها تعزيز تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان، على سبيل المثال، اعتماد خطط وطنية بشأن العنف ضد المرأة، والالتزام بتنفيذ

قرارات المجلس. وتُسفر المراجعة عن استجابة وطنية وإقليمية فعّالة، إذ إن العديد من مشاكل المجلس ناجمة عن نقص التعاون الفعال مع الدول. ومن المهم الإشارة إلى أن المجلس يُرسل تقارير سنوية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، تتضمن قراراته ووثائق أخرى بشأن التدابير المتخذة. إلا أن تقاريره تقتصر على تجميع الوثائق المعتمدة من مجلس حقوق الإنسان، دون أي محاولة لتحليل أو عرض الأثر الإيجابي لعمله أو أوجه القصور التي تحتاج إلى معالجة (فريدمان، 2011). وهذه فرصة ضائعة أخرى، فإذا قام المجلس، الملزم أصلاً بإرسال تقارير سنوية، بدمج هذه التقارير مع مراجعات سنوية موجزة، فسيكون لذلك تأثير إيجابي كبير على عمله (فريدمان، 2011). سيسمح هذا بإجراء تحليل سنوي موجز لتأثير المجلس، وسيهيئ بيئة أفضل لردود فعل الأمم المتحدة في الوقت المناسب والمناسب في حال تحديد أي مشكلة تتعلق بعمل مجلس حقوق الإنسان. كما ستوفر هذه الإجراءات أرضية أفضل لإجراء المراجعات الرسمية التي تعتمدها الجمعية العامة (غوتيريش،2017).

III.الاستعراض الدوري الشامل

يعتبر الاستعراض الدوري الشامل إحدى أحدث وأهم آليات هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يمكن تعريف الاستعراض بأنه "آلية فريدة من نوعها لمجلس حقوق الإنسان تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع في كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 1996). يتمثل هدفه الرئيسي في حل قضايا حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 1996). ولذلك، لا توجد دراسات كثيرة حول هذه الآلية نفسها. ويرى بعض الباحثين أن الاستعراض الدوري الشامل مُكلف برصد انتهاكات حقوق الإنسان. ويُقيّم الفريق العامل أوضاع حقوق الإنسان في دول محددة، والذي يضم الدول الأعضاء الأخرى في مجلس حقوق الإنسان. وقد تعرضت هذه الآلية نفسها لانتقادات بسبب تسييسها وانتقائيتها وتحيزها (فريدمان، 2011).

يعقد مجلس حقوق الإنسان عشرة أسابيع من العمل المكثف، مقسمة على ثلاث دورات سنويًا، لمناقشة المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، قيل إن عمل المجلس قد أثار الشكوك وتم تسييسه. لذلك، وضع المجلس ووافق على إنشاء آلية جديدة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2007 (فريدمان، 2011). ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فإن الاستعراض الدوري الشامل "عملية فريدة تتضمن مراجعة سجلات حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة... مما يتيح الفرصة لكل دولة للإعلان عن الإجراءات التي اتخذتها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2018).

أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء الاستعراض الدوري الشامل هو ضمان المساواة في المعاملة لجميع الدول عند مراجعة أوضاع حقوق الإنسان لديها ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان أينما وقعت.

يُعد الاستعراض الدوري الشامل إحدى آليات المجلس. يتم فحص الدول الأعضاء على أساس سنوي، ويتكون من ثلاث دورات. تستغرق مراجعة جميع الدول الأعضاء أربع سنوات حيث يتم فحص 42 دولة سنويًا. يساعد هذا الجدول الزمني البسيط الدول على إعداد تقاريرها في الوقت المحدد والحصول على إجراء متوقع لتحليلها. علاوةً على ذلك، فإن التزام الدول بتقديم تقاريرها والمشاركة في المناقشات خلال هذه الجلسات، يُشير إلى فعالية هذا الإجراء (ماكماهون،2012) تحتاج الدولة التي قدمت تقريرها وتلقت توصيات باتخاذ إجراءات إضافية، إلى مراجعة ثانية لتقييم التغييرات المُطبقة. ويُجرى هذا بهدف إرساء التزامات بالتغييرات والإجراءات، وليس مجرد تقديم تقرير (فينجوشيا-باريوس،2008) وتُواجه عملية الاستعراض الدوري الشامل، كجزء من المجلس، بعض المشكلات نفسها. ومن المُحتمل أن يُحفز غياب العقوبات والطابع الطوعي المُحض للمشاركة في المراجعة الدول على المشاركة بوتيرة أعلى. ومع ذلك، لا يُمكن ترك حماية حقوق الإنسان للأفعال حسنة النية.

تتجلى النتيجة الإيجابية للاستعراض الدوري الشامل في امتثال الدول، ليس فقط لالتزاماتها بتقديم التقارير، بل أيضًا للإجراءات الطوعية. ويُعدّ هذا الإجراء الطوعي تقريرًا نصفيًا، يُمكن للدولة تقديمه بين استعراضها الأول والثاني. ومن جهة أخرى، تُعدّ مشاركة الدول في الاستعراض الدوري الشامل عالية جدًا، مما يُؤكد مساهمة الاستعراض كمساهم رئيسي في تعزيز حقوق الإنسان (فينجويتشيا-باريوس، 2008).

على الرغم من الجدل الدائر حول فعالية الاستعراض الدوري الشامل، إلا أن لهذا الإجراء جوانبه المثيرة للقلق. فمنذ إنشائه، واجه الاستعراض الدوري الشامل انتقاداتٍ بشأن ممارساته، مما أثر على مدى احترام الدول والرأي العام للآلية نفسها ونتائجها، وأثار تساؤلاتٍ حول مدى احترامها.

ينبغي أن تكون الشفافية سمةً أساسيةً للاستعراض الدوري الشامل. ورغم أن الحكومة نفسها هي من تُعدّ تقارير الدول، إلا أنه ينبغي عليها أولًا نشرها داخليًا قبل مراجعتها مع فريق العمل في جنيف. يفيد الكاتب كلافام (2009) بأن البث الشبكي والوثائق المتعلقة بالاستعراض متاحة بطريقة عادلة. ومع ذلك، فيما يتعلق بالأسئلة التي تطرحها الدول على الدولة قيد الاستعراض، (كلافام 2009، ص 98) يجادل بحقيقة أنه نظرًا لأنه يتم منح "الأسئلة اللطيفة التكميلية" مزيدًا من الوقت، فهناك خوف من أنه عندما يتعلق الأمر بدور الدول الأخرى، ستكون أسئلتها سلسة ولطيفة أيضًا.

يمثل تكرار وتداخل العمل تحديًا رئيسيًا آخر يواجهه الاستعراض الدوري الشامل. تصف الفقرة 13 من الوثيقة A/HRC/4/CRP3 كيفية تجنب التكرار مع هيئات المعاهدات والآليات الأخرى. كما تنص على أنه يجب مراعاة الالتزامات التي تنشأ فقط عن المعاهدات التي صادقت عليها الدولة، بينما لا يجب مناقشة الالتزامات الأخرى من المعاهدات التي لم تصادق عليها الدولة، حيث لم تلتزم الدولة بالوفاء بها. كما ناقش بعض الباحثين، إلى أن هذا سيؤدي إلى تركيز الاستعراض الدوري الشامل على التحفظات ومتابعة عمل هيئات المعاهدات فقط بدلاً من الالتزامات الضمنية (برناز، 2009). على سبيل المثال، في عام 1994، استغرقت لجنة القضاء على جميع

أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) حوالي ثلاث سنوات بعد الاستعراض لتقديم ملاحظاتها إلى الحكومات حول التقارير المقدمة والمراجعة (هافنر-بيرتون، 2013). يمكن لآلية الاستعراض الدوري الشامل أن تسد هذا العيب في هيئات المعاهدات. علاوة على ذلك، يشير رودلي (2009) إلى أنه داخل آليات الأمم المتحدة، يمكن أن يكون تكرار العمل أحيانًا قويًا ومفيدًا في تشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها وإلهام الدول الأخرى لدراسة الاتفاقيات المصدقة التي لم تكن طرفًا فيها بعد. من ناحية أخرى، قد تطلب الدول التي لا تحبذ ولايات الإجراءات الخاصة الموجهة إلى البلدان إلغاء هذا النوع المحدد من آليات حقوق الإنسان واستبداله بالاستعراض الدوري الشامل (بوسويت، كما ورد في أوبرلايتنر، 2007).

يُعدّ التسييس والانتقائية نقدًا آخر لآلية الاستعراض الدوري الشامل، على الرغم من أنها أُنشئت في البداية كوسيلة لتجنب الانتقائية والتسييس اللذين كانا موجودين في اللجنة السابقة (سكانيلا وسبلنتر، 2007). ومع ذلك، يُرى نقد رئيسي آخر للاستعراض الدوري الشامل في وجود التسييس في مجلس حقوق الإنسان نفسه (برناز، 2009). يذكر هافنر-بيرتون (2013، ص 101) أن "مجلس حقوق الإنسان المسؤول عن الاستعراض مُسيّس للغاية". ونظرًا لأن الاستعراض الدوري الشامل يُجرى داخل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، فإن خطر التسييس يكون أعلى. في كل من الدورتين الأولى والثانية، تكون قائمة المتحدثين ممتلئة بشكل أساسي، وتتكون من أصدقاء وحلفاء الدولة قيد الاستعراض حيث تُطرح أسئلة وتوصيات ودية (سويني وسايتو، 2009).

حتى أن بعض الباحثين يجادلون بأنه عند مقارنة الاستعراض الدوري الشامل بهيئات المعاهدات الأخرى، فإن مجموعة من الخبراء من مختلف أنحاء العالم يناقشون ويتساءلون عن انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، بينما تجري الاستعراض الدوري الشامل من قبل فريق عمل مكون من الدول؛ ويمكن اعتبار التسييس أمرًا حقيقيًا حتى لو لم يتم الاعتراف به (برناز، 2009). علاوة على ذلك، من المعروف أن المجموعات الإقليمية قد تم إنشاؤها في الأصل لاستخدامها من قبل نظام الأمم المتحدة لانتخاب الدول لشغل مقاعد الهيئات والآليات المختلفة للأمم المتحدة (بويل، 2009).

يُعد المقرر (دور الترويكا) أمرًا حيويًا في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويجادل كلافام (2009) بأن دور الترويكا هو أيضًا موضع تساؤل. ويوضح أنه في حين أن من حق رئيس وفد الدولة تسمية أحد أعضاء الوفد كواحد من المقررين الثلاثة، يمكن أن يكون هذا الشخص دبلوماسيًا أو خبيرًا. ويمكن لعضو الترويكا طلب الإعفاء من مراجعة محددة، بينما يمكن للدولة قيد المراجعة أيضًا طلب استبدال أحد المقررين. وكما ذكر كلافام (2009)، فإن هذا مؤشر على أن مشكلة التسييس موجودة بالفعل داخل العملية. وكان أحد الانتقادات الرئيسية لدور الترويكا، والتي أثيرت بعد الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل، يتعلق بالإجابة على الأسئلة التي قُدمت قبل جلسة الاستعراض إلى الدولة قيد الاستعراض من خلال الترويكا (سويني وسايتو، 2009). وقد أثبتت هذه العملية عدم جدواها، حيث لم تشارك العديد من الدول في الرد على هذه الأسئلة (سويني وسايتو، 2009). وقد قيل إن حقيقة وجود فرص محدودة للغاية للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل تضيق نطاقه وتنوعه (ماكماهون، 2012). يمكن للمنظمات غير الحكومية تقديم تقرير أو الضغط على الدول

والاستعراض الدوري الشامل. وهذا يحد من فرص المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في المشاركة في العملية لأن معظم أعمالها ستكون من خلال التقارير بسبب محدودية الموارد المتاحة للضغط. تُدار المراجعة بين الدول فقط، مما قد يؤدي إلى تسييس العملية (بيلو وكوان، 2015). إذا تم إشراك المزيد من المنظمات غير الحكومية في العمل خلال الجلسات، فسيؤدي ذلك إلى إشراف أفضل على العمل إلى جانب آراء وتوصيات أكثر تنوعًا (هارينجتون، 2012).

وهناك مشكلة أخرى تتمثل في إمكانية رفض الدول بشكل انتقائي للتوصية المقدمة من الاستعراض الدوري الشامل. وبعد انتهاء الإجراء وصياغة التوصيات المتعلقة بالإجراءات الإضافية، يمكن للدولة قيد المراجعة رفض المقترحات واعتماد أي منها تراه مناسبًا (هارينجتون، 2012). وقد كان هذا الأمر مثار قلق لأن الدولة قد تستغل هذه الفرصة لتجاهل التوصيات المتعلقة بقضايا أكثر خطورة والتركيز بدلاً من ذلك على قضايا ثانوية (ماو، 2017). سيؤدي هذا إلى امتثال فعال من جانب الدولة على المستوى السطحي، بينما في الواقع، لا تعالج الدولة القضايا الأكثر خطورة المطروحة.

تفشل العديد من الدول في تنفيذ التوصيات التي تختار قبولها، وتفشل في الإبلاغ عن النتائج (ماكماهون، 2012). ويزيد من هذه الإجراءات غياب آلية عقابية لمثل هذا الإغفال عن الالتزامات (سورلي، 2013). في قرار مجلس حقوق الإنسان، لا يشير القسم المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل وعدم امتثال الدول إلى أي نوع من العقوبات (A/HRC/RES/5/1). ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الطبيعة الطوعية في الغالب لعملية الاستعراض الدوري الشامل برمتها. إن غياب معالجة عدم الامتثال يُسبب بالفعل نقصًا في التعاون بين الدول (ماكماهون، 2012).

IV.الإجراءات الخاصة

تُعد الإجراءات الخاصة آلية أخرى تابعة للمجلس تُعالج القضايا على المستويين الوطني والإقليمي بشكل مباشر. وينخرط المجلس في إجراء خاص، عندما تُطالب الدول المُكلفة بذلك بوضع موضوعي أو وطني يحتاج إلى مزيد من الاهتمام. تُركز الولايات المواضيعية على جانب من حقوق الإنسان يحتاج إلى معالجة وتعزيز، مثل تلك التي بدأت عام 2004، والتي ركزت على الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال (فارلي وآخرون، 2008). والغرض من الولايات القطرية هو إدارة أزمة حقوق الإنسان على المستوى الوطني؛ ومن الأمثلة على ذلك الولاية التي أُنشئت عام 2021 بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان (ليند، 2021).

وتُسهم الإجراءات الخاصة على عدة مستويات، فهي تُساعد في رصد أوضاع حقوق الإنسان وتقديم المشورة والمساعدة في حلها. ويمتلك المقررون الخاصون، وهم أصحاب الولايات، وسائل عمل مُتنوعة عند مُعالجة وضع يتطلب إدراجه في الإجراءات الخاصة (ماكماهون، 2012). ومن السمات المهمة أن الإجراءات الخاصة لا تتطلب استنفاد جميع الوسائل الوطنية. وستكون هذه القيود غير كافية على الإطلاق، وستُعيق عمل المجلس عندما تحتاج مشاكل وأزمات حقوق الإنسان إلى مُعالجة في الوقت المُناسب. على الرغم من كفاءة الإجراءات المُعتَمَدة،

إلا أنها تواجه أيضًا بعض المشكلات الخطيرة. تُشبه إحداها مشكلة المجلس - وهي الافتقار إلى آليات الإنفاذ والعقاب (ليمون وبيكون، 2014). في حين أن كلاً من الاستعراض الدوري الشامل والمجلس لهما بعض الجوانب الإلزامية، فإن عمل الإجراءات الخاصة طوعي بحت ويُترَك لأفعال الدول بحسن نية. أولاً، لا يمكن للمقررين الخاصين سوى صياغة توصيات ليست ذات طبيعة إلزامية - ويمكن بسهولة رفضها من قبل الدول التي لا ترغب في الامتثال لها. ثانيًا، من أجل إجراء زيارة دولة، يجب أن يكون هناك قبول من الدولة المعنية. في حين أن هذا يضمن سيادة الدولة، إلا أنه نقطة ضعف للإجراءات أثناء أزمات حقوق الإنسان الخطيرة (نولان وآخرون، 2017). إحدى القضايا المثيرة للجدل للغاية في الإجراءات هي التمويل الإضافي من الدول، مما يثير مخاوف بشأن التسييس.

وقد ورد أن الخبراء في إطار عمل الإجراءات الخاصة يتلقون بشكل فردي قدرًا كبيرًا من التمويل من الدول (URG، 2018). وهذا يعني أن بعض الخبراء لديهم الكثير من الموارد للعمل بها، بينما لدى آخرين ميزانية محدودة، وهي الميزانية الأساسية التي تقدمها الأمم المتحدة وهي منخفضة نوعًا ما (نولان وآخرون، 2017). وبينما حاولت لجنة حقوق الإنسان في عدة مناسبات تنفيذ فحص أكثر شفافية للأموال الواردة وكيفية تخصيصها واستخدامها، لم يكن هناك أي تحسن كبير. وقد أدى ذلك إلى مزاعم بأن هذه الأموال الخاصة تسبب الفساد وتؤثر على الخبراء والمقررين في أفعالهم أو عدم قيامهم بها (Vengoechea-Barrios، 2008). ومن الآثار الأخرى لهذه القضية تفاقم انعدام الثقة، والذي يقترن بمشاكل مجلس حقوق الإنسان بشكل عام. ويؤدي مزيج العوامل السلبية إلى عدم حساسية الدول للعمل بفعالية مع المجلس. من المهم أن يُعزز مجلس حقوق الإنسان حواره وشفافيته في عمله، لأن غياب التعاون مع الدول قد يُعيق المجلس عن معالجة القضايا الجسيمة التي تقع ضمن اختصاصاته. ويُخفق مجلس حقوق الإنسان، بصفته الهيئة الرئيسية المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في أداء مهمته رغم وجود آليات عمل تُسهم إسهامات كبيرة. ولا يُمكن إغفال الآثار الإيجابية العديدة للمجلس، ولكن يجب ألا يُهمل السعي لحل القضايا القائمة.

٧.محكمة العدل الدولية

على الرغم من أن الأمم المتحدة تمتلك منظومة واسعة من الهيئات التي ترصد أوضاع حقوق الإنسان، إلا أنها لا تملك محكمة متخصصة لحماية حقوق الإنسان. ويمكن القول إن هذا يمثل انتكاسة كبيرة في عمل الأمم المتحدة. فهناك محاكم إقليمية فعّالة، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية، والمحكمة الأفريقية (براون ومولفاغ، 2006). ورغم فعالية هذه المؤسسات في حماية حقوق الإنسان، إلا أنها تُعنى بالقضايا الإقليمية المعروضة عليها. على سبيل المثال، يُخلّف غياب محكمة لحقوق الإنسان في آسيا فجوةً هائلةً بين الأشخاص الذين لا يتمتعون بحماية دولية مناسبة (أديكاري وكيلا، 2021).

ونظرًا لهذا النقص في وجود محكمة متخصصة لحقوق الإنسان ضمن منظومة الأمم المتحدة، فقد أثبتت محكمة العدل الدولية نفسها مرارًا وتكرارًا كمروّج وحامي لحقوق الإنسان (زيبيري، 2013). ومع ذلك، فإن فعاليتها محدودة في بعض الجوانب، والتي غالبًا ما تُستخدم في الحجج لإنشاء محكمة دولية موحدة لحقوق الإنسان

(Trechsel، 2004). الغرض من محكمة العدل الدولية هو تسوية النزاعات المعروضة عليها وإصدار آراء استشارية بشأن المسائل القانونية من أجل الحفاظ على السلام والعدالة والأمن (.Tams et al، 2019).

لا يشمل نطاق المحكمة تعزيز حقوق الإنسان مما يعزز الحجج القائلة بأنها ليست الآلية القضائية الأكثر فعالية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. ومع ذلك، لم يتم إنشاؤها خصيصًا لهذه المهمة. على الرغم من قيودها القانونية، فقد أثبتت محكمة العدل الدولية مساهمتها الكبيرة في قانون حقوق الإنسان في مناسبات عديدة (Espósito، 2023). ومن المهم الاعتراف بتأثير المحكمة في حماية حقوق الإنسان سواء في تسوية النزاعات أو الآراء الاستشارية. وفي حين أن هناك عددًا قليلًا جدًا من القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان على وجه التحديد، المعروضة على محكمة العدل الدولية، فإن المحكمة تغتنم كل فرصة لمعالجة قانون حقوق الإنسان وتعزيزه (Espósito، 2023). في أحد قراراتها الأولى، وتحديدًا قضية قناة كورفو، أقرت محكمة العدل الدولية بوجوب الحفاظ على "الاعتبارات الأساسية للإنسانية" في جميع الأوقات (بيدي، 2007).

ورغم أن المحكمة ليس لها هدفًا قانونيًا راسخًا في مجال حقوق الإنسان، فإنها تُدرج الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية في قراراتها. علاوة على ذلك، اهتمت المحكمة في مناسبات عديدة بجوانب حقوق الإنسان في القضايا المعروضة عليها - ففي كل من قضيتي طهران وتيمور الشرقية، أكدت محكمة العدل الدولية على الحق في الكرامة؛ وفي قضية جدار فلسطين، أولت المحكمة اهتمامًا خاصًا لقابلية تطبيق صكوك حقوق الإنسان واعتبارات حقوق الإنسان الأساسية (ريتر، 2014). كما تناولت محكمة العدل الدولية حقوق الأقليات في قضية جورجيا ضد روسيا عام 2008، وهو ما تعزز من خلال العديد من القضايا التي أكدت فيها المحكمة على الحق في المساواة (زيبيري، 2018).

هناك حالات قليلة رُفعت فيها قضية أمام محكمة العدل الدولية على أساس انتهاكات حقوق الإنسان. أول هذه القضايا هي قضية ديالو، التي تناولت فيها المحكمة على نطاق واسع حقوق الإنسان الأساسية مثل الحماية الدبلوماسية (غاندي، 2011). يجب تناول جانب مهم من عمل المحكمة هنا - في هذه الحالة، عملت محكمة العدل الدولية مع أجهزة متخصصة في حقوق الإنسان مثل لجنة الحقوق المدنية والسياسية (زيبيري، 2018). يجب الترحيب بمثل هذه الإجراءات لأن محكمة العدل الدولية ليست ملزمة بالعمل مع هذه الهيئات، لكنها أقرت بأهميتها عندما يتعلق الأمر بالحماية المناسبة لحقوق الإنسان.

وقد رُفعت قضيتان حديثتان أمام المحكمة، تتعلقان على وجه التحديد بانتهاكات حقوق الإنسان. القضية الأولى رفعتها هولندا وكندا ضد سوريا، حيث رغبت الدولتان في أن تتناول محكمة العدل الدولية انتهاكات سوريا في التزاماتها تجاه اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة (بيرغين، 2023). ومن القضايا الحديثة جدًا قضية أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي، والتي تتعلق بمزاعم الإبادة الجماعية نيابةً عن روسيا بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (ولانداري، ٢٠٢٢). وقد قُبل كلا الطلبين، ولا تزال القضيتان قيد

النظر أمام المحكمة. إن قيام الدول برفع مثل هذه القضايا أمام محكمة العدل الدولية مؤشر على وجود ثقة في المحكمة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان ذات الحجية المطلقة تجاه الكافة. وتهدف محكمة العدل الدولية إلى تحقيق العدالة في الانتهاكات الجسيمة لوثائق الأمم المتحدة الملزمة، والتي تشمل اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان (كروك، ٢٠١٤). ومع ذلك، لا تُحفّز الدول على رفع دعاوى حقوق الإنسان أمام المحكمة لأسباب مختلفة - منها وجود هيئات معاهدات ومجلس حقوق الإنسان، التي تساعد على منع حقوق الإنسان وحمايتها. وكما ذُكر سابقًا، لا تمتلك هذه الهيئات آلية عقابية تُحمّل الدولة مسؤوليةً أكثر جدية. في حين يمكن للمرء أن يعترف بمساهمة محكمة العدل الدولية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، إلا أنه يجب تناول القيود التي تواجهها المحكمة. إحدى القضايا الرئيسية هي هذه المكانة، والتي تقترن باختصاص المحكمة "دولة ضد دولة"، مما يحد من نطاق قضايا حقوق الإنسان التي يمكن عرضها عليها (كوستا، 2023). لم يتم إنشاء محكمة العدل الدولية لتكون محكمة لحقوق الإنسان، وهو ما يمكن رؤيته بوضوح في عدم وجود إجراء قانوني لتقديم تقارير فردية ضد الدول بسبب انتهاكات حقوق الإنسان (كروفورد وكين، 2019). تهتم المحكمة فقط بالدعاوى التي ترفعها دولة ضد دولة أخرى. لا يمكن لأي شخص فردي أو هيئات غير حكومية تقديم طلبات أمام محكمة العدل الدولية بشأن الانتهاكات أيضًا (زيبيري، 2018). وهذا يحد من نطاق القضايا التي يمكن للمحكمة حلها. وهذا يجعلها غير فعالة بالمعنى الأضيق - فبينما أثبتت محكمة العدل الدولية نفسها كحامية ومروجة لحقوق الإنسان، إلا أن مثل هذا الموقف يحدث في معظم الأحيان داخل قضية تكون فيها المحكمة موجزة للغاية ومحدودة في تحليلها وحججها (كروفورد وكين، 2019). وثمة مسألة أخرى وهي أنه يجب على كلتا الدولتين قبول اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالطلب المقدم إليها (كروك، 2004). ويمكن إساءة استخدام هذا بسهولة عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان - إذ لا تقدم هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان أي آلية عقابية لانتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يقترن بخيار رفض الاختصاص، مما يترك إنفاذ الالتزام بالتزامات حقوق الإنسان لأفعال الدول بحسن نية (زيبيري، 2018). ويمكن اعتبار محكمة العدل الدولية آلية فعالة إلى حد ما لحقوق الإنسان مع الخيارات الضيقة المتاحة لها. فلم تُنشأ المحكمة لتكون محكمة لحقوق الإنسان، ولا يمكن اعتبار حماية حقوق الإنسان موضوعية لا في النظام الأساسي ولا في ميثاق الأمم المتحدة. على سبيل المثال، لا يتضمن النظام الأساسي أيًا من التسهيلات الإجرائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مما قد يُسهم في زيادة طلبات حقوق الإنسان. ولذلك، تبذل محكمة العدل الدولية قصارى جهدها لتعزيز قضايا حقوق الإنسان ومعالجتها متى وكيفما أمكن.

يهدف هذا القسم بشكل رئيسي إلى تحليل كيفية تنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية في الدول التي تشهد نزاعات، مع الأخذ في الاعتبار قضية قطر ضد الإمارات العربية المتحدة كمثال.

VI.نظريات عالمية حقوق الإنسان

تُعدّ عالمية حقوق الإنسان موضوعًا للنقاش، لا سيما فيما يتعلق ببعض آلياتها، مثل الاستعراض الدوري الشامل، حيث تُناقش معاييرها من قِبل دول العالم المختلفة التي تُمثل أنظمة سياسية وثقافات وأديانًا مُختلفة. ويُثار جدل حول إمكانية أن تكون حقوق الإنسان عالميةً في الممارسة والقانون. وبينما يُجادل معظم الباحثين حول تعقيدات وجود ميثاق عالمي لحقوق الإنسان في الممارسة، يُجادل بعضهم بضرورة أن تكون حقوق الإنسان عالمية، مُدّعين أن وجود حقوق إنسان غير عالمية أمرٌ غير منطقي. وقد تناول الباحثون نظرية عالمية حقوق الإنسان، حيث جادل بعضهم بأن حقوق الإنسان يجب أن تكون عالميةً لا مُتنوعةً بين البلدان والثقافات والمجتمعات. وينص بريمز (2001، ص. 5) على أن "حقوق الإنسان عالمية بالضرورة أو بحكم التعريف". كما يُجادل بريمز (2001، ص. 9) بأن حقوق الإنسان تُعرّف بأنها "مقبولة من جميع البشر حول العالم، أو مقبولة منهم، من منظور أنثروبولوجي وفلسفي". وفقًا لدونيلي (2013)، هناك ثلاث طرق مختلفة لاعتبار حقوق الإنسان عالمية. أولًا، تتفق جميع دول العالم على وجود حقوق الإنسان كجزء من القانون الدولي. ثانيًا، تساهم الأمم والثقافات المختلفة وتشارك في عمليات حقوق الإنسان الدولية. ثالثًا، يذكر دونيلي (2013، ص 94) أن "هذا الإجماع يعتمد على العالمية المعاصرة للتهديدات القياسية لكرامة الإنسان التي تشكلها الأسواق الحديثة والدول الحديثة". ويقول إنه من مسؤولية الدولة دائمًا دمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في قوانينها وحمايتها من خلال مؤسساتها. كما يقدم حجة ضد ثقافة حقوق الإنسان. ويجادل بأن جميع المجتمعات، وليس الغرب فقط، عكست تاريخيًا نوعًا من السلوك أو القانون الذي يمكن اعتباره نوعًا من حقوق الإنسان.

يعرف دونيلي (2013) عالمية حقوق الإنسان بالإشارة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان وعدد الدول التي صادقت على المعاهدات الدولية ووافقت على صكوك حقوق الإنسان الدولية. ومع ذلك، يجادل باحثون آخرون ضد هذه النظرية من خلال تفسير العدد الكبير من التحفظات التي قدمتها الدول الأطراف في الاتفاقيات. ينص نعيم (2001، ص 702) على أن "حماية حقوق الإنسان هي أجندة غربية وليست أولوية داخلية للدول النامية نفسها". لإثبات نظريات أن حقوق الإنسان يجب أن ترتبط بثقافة معينة بدلاً من نظرية العالمية، يجادل بعض الباحثين حول بناء الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ذكر بوليس وشواب (1980) أن المواثيق الأولى لحقوق الإنسان قد تم وضعها جميعًا في الغرب وأن جميع هذه الوثائق لا تزال مستخدمة، مما يثبت وجود معيار غربي لحقوق الإنسان والحريات. تم اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالإجماع في 10 ديسمبر 1948 ولا يزال الميثاق السائد لحقوق الإنسان. وفقًا لسيرنا (1994)، تحاول بعض الدول إعادة تعريف مصطلح "حقوق الإنسان" لأنها تفترض أن التعريف الحالي يحمل المفاهيم والممارسات الغربية ويمثل التجربة والثقافة الغربيتين. وقد ناقشت بعض الأدبيات ذات الصلة المناهج الإسلامية للقانون الدولي لحقوق الإنسان. ازدادت مؤخرًا المنشورات التي تدرس العلاقة بين الإسلام وحقوق الإنسان. تُظهر المنشورات القواسم المشتركة والاختلافات بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والإسلام الذي يعارض نظرية حقوق الإنسان العالمية. يجادل إيمون وإيليس وجلاهن (2012) بأن قانون حقوق الإنسان الإسلامي لا يُطبق بشكل كامل في بلد واحد، بدلاً من أنه دائمًا مزيج من قانون حقوق الإنسان

الغربي وبعض مبادئ الشريعة الإسلامية. لذلك، يتم دائمًا دراسة قانون حقوق الإنسان الإسلامي عند مقارنته بعالمية نظريات حقوق الإنسان. حقوق الإنسان مفهوم جديد في الإسلام، حيث وردت كأساس للدين وفي القرآن الكريم والشريعة، ومع ذلك، فإن السؤال هو كيف يمكن تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على الدول الإسلامية دون التدخل في الأفكار والمعايير الإسلامية (سعيد، 2018).

لائحة المراجع

- Abraham, M. (2007). Building the new human rights council - outcome and analysis of the institution-building year Friedrich-Ebert-Stiftung. (33). Accessed from https://www.justiciaviva.org.pe/especiales/consejo_ddhh/buliding.pdf
- Adhikari, D., Kella, J. (2021). Regional Human Rights Mechanism in South Asia: Past Efforts and Way Forward. FORUM-ASIA. Accessed from https://forum-asia.org/?p=35112
- Al Thani, M. 2021 "Channelling soft power: Qatar 2022 World Cup, migrant workers, and international image." The International Journal of the History of Sport 38(17), pp 1729-1752 .
- Alfarizi, M. H., Kirthie R. M., & Lago M. C., 2023 "Human Rights Abused in Qatar: FIFA Puts World Cup More Than Lives?." Jurnal Penegakan Hukum dan Keadilan 4(2) ,pp 27-37 .
- Alston, P. (2006). Reconceiving the UN human rights regime: challenges confronting the new UN Human Rights Council. Melbourne Journal of International Law, 7(1), 185-224. Accessed from http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.907471
- Asseburg, M. (2022). Amnesty International and the apartheid claim against Israel: Political and legal relevance. Stiftung Wissenschaft und Politik, comment no. 15. DOI:10.18449/2022C15
- Bedi, S. (2007). The development of Human Rights Law by the judges of the International Court of Justice (1st ed.) Bloomsbury Publishing.
- Bergin, M. (2023). ICJ Issues Order for provisional measures in Canada and the Netherlands v. Syrian Arab Republic. American Society of International Law. Accessed from https://www.asil.org/ILIB/icj-issues-order-provisional-measures-canada-and-netherlands-v-syrian-arab-republic
- Bernaz, N. (2009). Reforming the UN Human Rights Protection Procedures: A Legal Perspective on the Establishment of the Universal Periodic Review Mechanism, in Boyle K. (ed.) New Institutions for Human Rights Protection (New York: Oxford University Press) pp. 75-92 .

- Billaud, J., Cowan, J. (2015). Between learning and schooling: The politics of human rights monitoring at the Universal Periodic Review. Third World Quarterly, 36(6), 1175-1190. https://doi.org/10.1080/01436597.2015.1047202
- Boyle, K., (2009) 'The United Nations Human Rights Council: Origins, Antecedents and Prospects', in Boyle, K. (ed.) New Institutions for Human Rights Protection (New York: Oxford University Press) pp. 11-48 .
- Brems, A. (2001). Human Rights: Universality and Diversity. Kluwer Law International .
- Broecker, C. (2014). The reform of the United Nations' human rights treaty bodies. American Society of International Law, 18(16). Retrieved from https://www.asil.org/insights/volume/18/issue/16/reform-united-nations%E2%80%99-human-rights-treaty-bodies
- Cardenas, S. 2007. Conflict and Compliance: States Responses to International Human Rights Pressure (Philadelphia: University of Pennsylvania Press) .
- Chilton, A. Golan-Viella, R. (2016). Did the creation of the United Nations Human Rights Council produce a better 'jury'?. University of Chicago Law School, (Public Law and Legal Theory Working Paper no. 597). http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2860204
- Clapham, A. 2009 United Nations Charter-Based Protection of Human Rights, in Krause, C. and Scheinin, M. (eds.) International Protection of Human Rights: A Textbook (Finland: Gummerus Printing) pp. 79-103 .
- Costa, J. P. (2018). Protection of human rights by national and international courts: A comparison. Ritsumeikan Law Review, (36), 111-119. Retrieved from https://www.ritsumei.ac.jp/acd/cg/law/lex/rlr36/008jean-paulcosta.pdf
- Crawford, J., Keene, A. (2019). Interpretation of the human rights treaties by the International Court of Justice. The International Journal of Human Rights, 24(7), 935-956. https://doi.org/10.1080/13642987.2019.1600509

- Crook, J. (2004). The International Court of Justice and human rights. Northwestern Journal of Human Rights, 1(1), article no. 2. Retrieved from https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njihr/vol1/iss1/2/

- Cruise, S., Schneider, K., Sun, S., Thu, E. (2019). Assessing the impact of the United States withdrawal from the United Nations Human Rights Council [Master's dissertation, University of Minesota]. Retrieved from https://hdl.handle.net/11299/208522
- Dannhauser, L. M. (2023). An analysis of Greece's potential violations of the Refugee Convention and the Rome Statute in its treatment of refugees. UCLA Journal of International Law and Foreign Affairs,27(1), 59-99. Retrieved from https://escholarship.org/uc/item/7t69d9cd
- Donnelly, J. (2013). Universal Human Rights in Theory and Practice, United States: Cornell University Press .
- Dorsey, J. M. (2014). The 2022 World Cup: A Potential Monkey Wrench for Change, The International Journal of the History of Sport. 31(14), pp. 1739-1754 .
- Dorsey, J. M. (2015). How Qatar is its Worst Enemy, The International Journal of the History of Sport. 32(3), pp. 422-439 .
- Endo, I., & Afram, G. G. (2011). The Qatar-Nepal Remittance Corridor: Enhancing the Impact and Integrity of Remittance Flows by Reducing Inefficiencies in the Migration Process. United States: World Bank Publications .
- Espósito, C. (2023). The International Court of Justice and Human Rights. In Espósito, C., Parlett, K. (Eds.). The Cambridge companion to the International Court of Justice (1st ed.) Cambridge University Press .
- Evans, M. (2018). International law (5th ed.) Oxford University Press .
- Farley, M., Cotton, A., Lynne, J., Zumbeck, S., Spiwak, F., Reyes, M., Alvarez, D., Sezgin, U. (2004). Prostitution and Trafficking in Nine Countries: An update on violence and posttraumatic stress disorder. Journal of Trauma Practice, 2(3-4), 33-74 .
- Farris, C. (2014). Respect for human rights has improved over time: modeling the changing standard of accountability. American Political Science Review, 108(2), 297-318 .
- Fisher, J. (2019). Human Rights Council Membership Has Its Consequences - UN Rights Body Should Shine Spotlight on Members' Violations. Human Rights Watch .
- Fonjong, L. N. (2007). The Challenges of Nongovernmental Organization in Anglophone Cameroon. (New York: Novo Science Publishers) .

- Freedman, R. (2011). New mechanisms of the UN Human Rights Council. Netherlands Quarterly of Human Rights, 29(3), 289-323 .
- Freedman, R. (2013). The United Nation Human Rights Council: A Critique and Early Assessment (Routledge) .
- Galand, A. (2023). Defer or Revise? Horizontal dialogue between UN treaty bodies and regional Human Rights Courts in duplicative legal proceedings. Human Rights Law Review, 23(2), 2-21. https://doi.org/10.1093/hrlr/ngad009
- Ganji, S. K. 2016. Leveraging the World Cup: Mega Sporting Events, Human Rights Risk, and Worker Welfare Reform in Qatar. Journal on Migration and Human Security, 4(4). Pp. 221-259 .
- Gentian, Z. (2013). The International Court of Justice and the rights of peoples and minorities. In Tams, C., Sloan, J. (Eds.). The Development of International Law by the International Court of Justice (1st ed.) Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199653218.001.0001
- Gentian, Z. (2018). Enforcing Human Rights through the International Court of Justice: Between idealism and realism. In Van Ho, T., Rodler, N. (Eds.) Research Handbook on Human Rights Institutions and Enforcement (forthcoming) .
- Ghandhi, S. (2013). Human rights and the International Court of Justice: The Ahmadou Sadio Diallo case. Human Rights Law Review, 11(3), 527-555. https://doi.org/10.1093/hrlr/ngr023
- Goldsmith, J. L., & Posner, E. (2005). The Limits of International law. (New York: Oxford University Press) .
- Guterres, A. (2024). Secretary-General's remarks to the United Nations Civil Society Conference in support of the Summit of the Future. United Nations Secretary-General. https://www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2024-05-10
- Hafner-Burton, E. (2013) Making Human Rights a Reality (Princeton: Princeton University Press) .
- Harrington., J. (2012). UN Human Rights Council brings to an end the first cycle for Universal Periodic Review .

- Harris-Short, S. (2003). International human rights law? Imperialist, inept and ineffective? Cultural relativism and the UN Convention on the Rights of the Child. Human Rights Quarterly, 25(1), 130-181.
- Hathaway, O. A. (2002). Do Human Rights Treaties Make a Difference? Yale Law Journal. 111, Pp.1935-2042 .
- Hunt, L. (2007). Inventing Human Rights: A History. New York, Norton Cop .
- Huntington-Klein, N. (2021). The Effect: An Introduction to Research Design and Causality. United States: CRC Press .
- Iskander, N. N. (2021). Does Skill Make Us Human? Migrant Workers in 21st-Century Qatar and Beyond. United Kingdom: Princeton University Press .
- Jadallah, M. F. (2010). Human Rights Council and the Review of the State of Qatar (Doha, National Human Rights Committee) .
- Krommendijk, J. (2020). Less is more: Proposals for how UN human rights treaty bodies can be more selective. Netherlands Quarterly of Human Rights, 38(1), 5-11. https://doi.org/10.1177/0924051919899636
- Leebaw, B. (2007). The politics of impartial activism: Humanitarianism and Human Rights. Perspectives on Politics, 5(2), 223-239 .
- Lhotský, J. (2017). Human Rights Treaty Body Review 2020 - Towards an Integrated Treaty Body System [Master's thesis, European Inter-University Centre for Human Rights and Democratisation]. http://dx.doi.org/10.25330/1613
- Lind, A. (2021). The power of the Human Rights Council: A comparative case-study of Afghanistan and Russia [Bachelor's thesis, Linnaeus University]. Retrieved from https://lnu.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1523240&dswid=4076
- Llorens, J. (2019). The Legal Value of the Views and Interim Measures Adopted by United Nations Treaty Bodies. Spanish Journal of International Law, 23. https://doi.org/10.17103/sybil.23.7
- Mao, J., Sheng, X. (2017). Strength of review and scale of response: A quantitative analysis of Human Rights Council Universal Periodic Review on China. Buffalo Human Rights Law

Review, 23(1), article no. 4. Retrieved from https://digitalcommons.law.buffalo.edu/bhrlr/vol23/iss1/4

- McMahon, E. (2012). The Universal Periodic Review: A work in progress: an evaluation of the first cycle of the new UPR mechanism of the United Nations Human Rights Council. Friedrich-Ebert-Stiftung. Retrieved from https://library.fes.de/pdf-files/bueros/genf/09297.pdf
- Morgan, R., (2020). UN treaty body review 2020: Repairing a disconnected chain. Human Rights Pulse. Retrieved from.
- Naim, A. A. A. (2001). Human Rights in the Arab World: A Regional Perspectives. Human Rights Quarterly. 23(3), pp. 701-732 .
- Neier, A. (2020). The International Human Rights movement: A history (new ed.) Princeton University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctvqsdxrw
- Neumayer, E. (2005). Do International Human Rights Treaties Improve Respect for Human Rights?. The Journal of Conflict Resolution. 49(6), pp. 925-953 .
- Nolan, A., Freedman, R., Murphy, T. (2017). The United Nations Special Procedures System. In Harris, D., McGoldrick, D. (Eds.). Nottingham Studies on Human Rights (Vol. 6, 1-23) BRILL. https://doi.org/10.1163/9789004304703_001
- O'Dell, R., Veazey, L. (2023). Is Amnesty International still a grassroots, member-led organization? An assessment of its democratic viability. Journal of Human Rights Practice, 15(1), 186-203.
- Pollis A., & Schwab, P. (1980). Human Rights: A Western Construct with Limited Applicability, in Pollis, A., & Schwab, P. (eds.), Human Rights: Cultural and Ideological Perspectives, New York; London: Praeger, pp.1-18 .
- Ramcharan, B. (2011). The UN Human Rights Council (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9780203806678
- Reiners, N. (2021). Transnational Lawmaking Coalitions for Human Rights. India: Cambridge University Press .
- Rieter, E. (2014). International Human Rights Law and the International Court of Justice. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2393651

- Rodley, N. (2009). 'The United Nations Human Rights Council, Its Special Procedures and its relationship with the Treaty Bodies: Complementarity or Competition?', in Boyle, k. (ed.) New Institutions for Human Rights Protection (New York: Oxford University Press) pp. 49-73 .
- Russo, E. et al. (2022), 'Diamond of The Desert: The Case of Qatar's 2022 FIFA World Cup." Tourism and hospitality management 28.2, pp. 471-493 .
- Saeed, A. (2018) Human Rights and Islam: An Introduction to key debates between Islamic Law and International Human Rights Law. United Kingdon: Edward Elagr Publishing Limied.
- Scannella, P. & Splinter, P. (2007). 'The United Nations Human Rights Council: A Promise to be Fulfilled', Human Rights Law Review, 7 (1), pp. 41-72 .
- Shaw, M. (2021). International Law (9th ed.) Cambridge University Press
- Simkhada, P., Edwin T., & Pramod, R. (2022) "Migrant Workers in Qatar: Not just an important topic during the FIFA World Cup 2022." Health Prospect: Journal of Public Health 21 .(3)
- Simmons, B. A. (2000). International Law and State Behaviour: Commitment and Compliance in International Monetary Affairs. American Political Science Review. 94, pp. 819-835 .
- Smith, R. (2022). International human rights law (10th ed.) Oxford University Press.
- Sweeney, C. (2022). The United Nations Human Rights Council at 16: A creature of compromise or a compromised creature?. The International Journal of Human Rights, 27(1), 74-116. https://doi.org/10.1080/13642987.2022.2061952
- Sweeney, G., & Saito, Y. (2009). 'An NGO Assessment of the New Mechanisms of the UN Human Rights Council', Human Rights Law Review, 9 (2), pp. 203-233 .
- Szurlej, C. (2013). Universal Periodic Review: A step in the right direction? [PhD thesis, Middlesex University School of Law] .
- Terlingen, Y. (2007). The Human Rights Council: A new era in UN Human Rights work?. Cambridge University Press, 21(2), 167-178. https://doi.org/10.1111/j.1747-7093.2007.00068.x

- Tjäder, A. (2021). The power of Amnesty International as a non-governmental organization [Master's thesis, Linnaeus University]. Retrieved from https://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1531447&dswid=-5630
- Towe, E. (2022). A country prospering on abuse: Migrant worker exploitation and labor reform in Qatar [Master's thesis, University of Arkansas] .
- Vadlamannati, K., Janz, N., Berntsen, (2018). Human Rights Shaming and FDI: Effects of the UN Human Rights Commission and Council. World Development, 104(C), 222-237 .
- Vengoechea-Barrios, J. (2008). The Universal Periodic Review: a new hope for international human rights law or a reformulation of errors of the past?. SCielo, 12, 101-116. Retrieved from https://www.corteidh.or.cr/tablas/R22675.pdf
- Vennesson, P., Rajkovic, M. (2012). The transnational politics of warfare accountability: Human Rights Watch versus the Israel Defense Forces. Sage Journals, 26(4), 409-429 .
- Viljoen, F. (2012). International human rights law: a short history. Journal of Humanitarian Medicine, 12(1), 4-8. Retrieved from http://www.iahm.org/journal/vol_12/num_1/text/vol12n1p4.pdf
- Wulandari, R. (2022). Jurisdiction issues of the International Court and the effectiveness of ICJ's Decision in the Russia-Ukraine Dispute Resolution. Nurami, 22(2), 343-350. https://doi.org/10.19109/nurani.v22i2.14510
- Yamamura, S. (2022). Impact of Covid-19 pandemic on the transnationalization of LGBT* activism in Japan and beyond. Global Networks, 23(1), 120-131 .
- Zhou. M. (2012). Participation in International Human Rights NGOs: The effect of democracy and state capacity. Social Science Research. 41, pp.1254-1274 .
- Zimmermann, A., Tams, J., Oellers-Frahm, K., Tomuschat, C. (2019). The Statute of the International Court of Justice: A commentary (3rd ed.) Oxford University Press .

Websites :

- Office of the High Commissioner of Human Rights (OHCHR). [Online]. Available from :
- http://indicators.ohchr.org /
- http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/HumanRightsBodies.aspx

- Reliefweb- OCHA [Online]. Available from :
- https://reliefweb.int/report/world/human-rights-risk-index-2016-q4

Reports :

- Human Rights Watch. Amnesty International (2018). Strengthening the UN Human Rights Council from the Ground Up .
- The Cambridge Companion to Business and Human Rights Law. (2021). India: Cambridge University Press .
- The ILO @ 100: Addressing the Past and Future of Work and Social Protection. (2019). Germany: Brill/Nijhoff .